حوار سمو ولي العهد مع المثقفين السعوديين:الخطوة الأهم في بلورة خطاب وطني إصلاحي داخلي

عبدالله القفاري

ما كان همساً يدار في الجلسات الخاصة عن بلورة مشروع حوار وطني داخلي، أصبح اليوم أمراً معلناً.. ولذا لم يكن نشر "الرياض" لخبر اجتماع سمو ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز السبت الماضي سوى تجسيد لإنبعاث فكرة الحوار والقبول بها على المستوى الداخلي والتي كثيراً ما بشر بها سمو ولي العهد واعتبرها جزءاً من نسق إدارة الحكم لا بد من تطويرها واستحداث التصورات الممكنة لمواجهة استحقاقات الحاضر التي لا بد من مواجهتها، خاصة وسط هذه التداعيات الدولية والإقليمية التي أصبحت تلقي بظلال كئيبة على مستقبل المنطقة.. وقد لا تتورع عن استغلال أي ثغرات في نسيج الوطن لبلورة مخططات الإخضاع والهيمنة.. ووسط أيضاً مشكلات وأزمات تنموية داخلية ليس من اليسير، السير قدماً في تفكيك مفاصلها دون الاستنارة برأي ومشاركة وطنية تلقى اجماعاً وتتطلب انسجاماً بين جهود القيادة للإصلاح والتطوير وبين وتطلعات الشعب لمزيد من المطالب العادلة والمشروعة.

ليس ثمة إجماع وطني على شيء قدر ما هو الإجماع الكبير على أهمية الولاء لهذا الكيان، فهذه الوحدة الوطنية هي الثمرة الكبرى لجهود التوحيد التي قادها المؤسس الملك عبدالعزيز - رحمه الله - وقاتل من أجلها الأجداد والآباء وقبلوها وخضعوا لها ودانوا بالولاء لسيدها.. وهي التي أبدلت هذه البلاد أمنا بعد خوف وزرعت فيها النماء والخصب بعد سنين من الاقتتال والتناحر.. وهي التي جسدت أول وحدة عربية معاصرة ليس ثمة عاقل ومنصف ومؤمن إلا وكانت بالنسبة له إعجازات القرن المنصرم التي لم نلتفت لها ولم نولها كبير عناية من حيث ترسيخ المفهوم الوجداني لتمثلاتها واكتشاف علاقاتها بوسط قبلي ومناطقي وفئوي يميل إلى التفتت والتقسيم أكثر من ميله الطبيعي للوحدة والاجتماع على كلمة سواء.. وهي - أي الوحدة - هي التي رسمت ملامح دولة عربية كبرى قادرة على مواجهة استحقاقات المستقبل بثقة واقتدار.. وجاءت نعمة النفط لتعم بخيرها الأرجاء وتنقل الإنسان من أبجديات التعرف على معاني الحرف وفك طلاسمه وخطوطه إلى حدود إنجاز العمليات الطبية الجراحية الكبرى في مراكز بالغة التجهيز والكلفة.. ومن حدود عناء ومشقة كسب الرزق اليومي إلى حدود الإسهام في تنفيذ مشروعات حيوية راكمت خبرات وطنية وثروات محلية.. ومن حدود علاقات النخبة وامتيازات العشيرة المطلقة إلى إتاحة الفرصة لذوي الطموح وأهل المقدرة من غير ذوي العشيرة وعلاقات القبيلة مهما نأت بهم الديار في أرجاء هذا الوطن الكبير.. لقد كان تجسيداً لبذرة المواطنية التي وإن لم تكتمل عناصرها اليوم أو تواجهها المزيد من التحديات، إلا أنها كانت بلا شك للحقيقة والإنصاف والعدل نقطة تحول كما كانت جديرة بالاحترام والتقدير فهي خاضعة أيضاً للتقييم والتطوير والتسديد.

ليس ثمة عاقل أو منصف أو مؤمن يعتقد أن علينا تجاوز هذه المكتسبات الوطنية دون أن نؤكد على قيمتها ومعناها.. فهي منطلق لتجسيد الولاء للقيادة لكنها ليست حائلاً دون السعي الحثيث لتكريس قيمة المواطنة والسعي للحفاظ على تلك المكتسبات وتطويرها.. فالتحديات التي تواجهنا اليوم ليست سهلة وليست يسيرة والمشكلات التي تعترض طريق التنمية ليست أموراً يمكن البت فيها وتجاوزها بقرار فوقي.. إنها أيضاً تحتاج مشاركة من نوع آخر تعطي المشروعية كاملة للمواطن لتحمل

المسؤولية كما تعطي القيادة الحق في مشروعية الحركة وهي تملك التفويض الكبير الذي يتطلب أحياناً التضحية ومن هذا المواطن بالذات.

هل تغيب عن الذهن تلك التحديات التي تواجه الوطن؟ وهي تحديات خارجية ظلت تلقي بظلالها الكئيبة والقلقة على المنطقة بأسرها. وهي تتطلب المزيد من الولاء والوحدة الوطنية والامتثال للقيادة والشعور العميق بخطورة التحولات الدولية خاصة تلك المصاحبة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وتداعيات الأزمة العراقية المستمرة.. وتحديات داخلية تتطلب إدارة حوار عميق حول أفضل السبل لتجاوز آثارها أو تطوير الوسائل لمعالجتها وهي مشكلات عميقة وكبيرة تتعلق بأس التنمية وليست عناوين كبيرة كالمشكلة الاقتصادية وتفاقم الدين العام والعجز المستمر في ميزانية الدولة وانعدام الشفافية في إدارة المال العام وتراكم البطالة وتراجع وضعف الخدمات.. بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة بحقوق الفرد والمجتمع في التعبير عن ذاته من خلال صيانة حق الفرد في التعبير عن حاجاته ورغباته وتطلعاته دون خوف والتي يجب أن يكفلها له النظام والقانون وأحكام الشريعة وحق المجتمع في تأسيس فعاليات مدينية تنمي وتؤسس لما يعرف بالمجتمع المدني.. الذي يسند جهود الدولة في تطوير قطاعات المجتمع وينمي حس المشاركة الأهلية ويؤسس لفعل القوى المدينية ويشركها في مشروع تنمية المجتمع على نحو واسع وفعال.. لكن هل ثمة من وسيلة لتطوير خطاب إصلاحي داخلي دون حرص من القيادة على تبنيه ومناقشة الشعب في مضامينه وأبعاده.. وبالمقابل هل ثمة تطوير حقيقي دون إشراك الفعاليات الوطنية في مضامين التوجه نحو هذا التغيير.

الشاهد أن لقاء سمو ولي العهد بالمثقفين السعوديين الذين طرحوا ربما لأول مرة مطالب محددة قابلة للحوار والنقاش.. تتخذ من قاعدة الولاء للكيان والإخلاص لوحدة الوطن والدفاع عنها ومن الاحترام الكامل لا من المجتمع الواحد والولاء لمرجعيته الإسلامية وقيادته السعودية التاريخية.. هذا اللقاء هو النقطة الأكثر من مهمة في خطاب الإصلاح الوطني الذي من المؤكد سينعكس نماء وخيراً على الوطن في ظل التزام تلك الأسس.. والتدرج في بناء مؤسسات الإصلاح والتطوير.

إن مطالب الإصلاح والحوار حول أفضل السبل لبلوغها ليس مهمة مستحيلة ولسيت شاقة وها هي التحولات تثبت أنها باتت أقرب إلى التحقق من أي وقت مضى.. المهم أن نكون واقعيين وبراجماتيين في طرح تصوراتنا لعملية الإصلاح و التطوير، فلا القفز على حقائق المجتمع وثقافته وعلاقاته من الحكمة في شيء ولا الانفعال لرفض الواقع وهجائه والهجوم الدائم على كل منجز والتقليل من شأنه هو مدخل رشيد لتفكيك ثقافة الريبة والشك بالمثقف المندفع للتغيير دون أن يدرك الحساسيات الثقافية والعلاقات المقعدة بين الفعاليات الاجتماعية وخلفياتها الثقافية.. إن وطناً - قارة - كالسعودية يتطلب أي تطوير نحو مزيد من المشاركة الشعبيةوالحفاظ على الاستقرار والوحدة الوطنية وتعظيم العائد من تكريس هذه المفاهيم التي يجب تطويرها باتجاه تحصيل مزيد من حقوق المواطنة لتأسيس واجباتها على نحو يدفع للبذل والإخلاص.. بدون تلك المعادلة الضابطة لحقوق المواطنة وواجباتها ستظل المواطنة حبراً على ورق، نتغنى بها كثيراً لكننا نفتقد تأسيس أفضل لمعناها في وقت يتطلب منا بذل كل جهد لمواجهة استحقاقات مرحلة مختلفة كلياً عن مراحل سبقتها كانت الدولة الراعية تتولى كل شيء حتى حق التفكير نيابة عن المواطن الذي بلغ سن الرشد وسط تحديات مستقبل لن يرحم المتخاذلين أو المرجئين أو الانتهازيين.. لكنه حتما سيشهد لهذه القيادة بأنها كانت حكيمة بما يكفي لتأسيس علاقات أكثر تجاوباً مع تطلعات شعبها.. في مرحلة حساسة وبالغة الخطورة تتطلب الكثير من الحكمة والكثير من العمل الذي لا يحتمل التأجيل أو التسويف.. ولن يكون من الحكمة أن نؤجل مشروعات إدخال هذا الإنسان إلى صلب المشاركة الشعبية في إدارة وتطوير إمكانات بلاده بحجة أنه لم يبلغ بعد سن الرشد.. إن أولئك الذين يتخوفون من تجربة التطوير وبالذات المرتبطة بمشروع الاقتراع الشعبي - بكافة أشكاله أو صياغاته - بحجة أن الولاء سينصرف للفئة والجهة والقبيلة ويدخلنا في حيز المناطقية، أولئك يتحررون من إمكانية الضبط الدستوري والقانوني لمشروعية الاقتراع.. بالإضافة إلى أنهم يسهمون في تأجيل سنة أولى اقتراع إلى أجل غير مسمى.. وتلك السنة التمهيدية لاكتشاف مقدرتنا على مباشرة الإصلاح والتطوير خطوة لا بد منها وكل تأجيل هو يحتمل تأجيلاً في مشروع التطوير ذاته كما أنه يدخلنا في خانة مناوئي الإصلاح - على مستوى

العالم الذي بات ينقد بشدة كل نظام مغلق أو معزول ويتخذ من ذلك ذريعة لإضعاف الجبهة الداخلية والتدخل الفج في شؤونها - ومصادري الحق الطبيعي الذي يجد صداه في العالم الأجمع كوسيلة وآلية تمكن من حشد وتفعيل قوى المجتمع خلف نظام يحترمه ويدين له بالولاء.. هم يقاومون رغبة شعبية في تأسيس مختلف يناسب المرحلة وينسجم معها، ناهيك أن الحرج الثقافي/ الديني في مسألة الاقتراع كوسيلة ديمقراطية يجب أن يتم التعامل معه بروح النظام المؤسس لآلية تفعيل وتطوير الأداء الحكومي والرقابة الشعبية وليس من باب التشريع الذي هو أمر محسوم كثابت وطني لا يقبل المراجعة أو النقاش مثله مثل الوحدة الوطنية أو الولاء للقيادة السعودية.

من المهم ادراك أن القيادة السياسية تحرص أشد الحرص على الاستقرار، الذي هو الاس الأكبر في معادلة التنمية وبدون أمن واستقرار وهدوء المجتمع سيكون من المحال تحقيق الحد الأدنى من تصورات التطوير أو الإصلاح.. لكن يجب ادراك أنه ليست كل خطوات التطوير باتجاه توسيع هامش حرية التعبير وتطوير مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل وسائل الرقابة والمشاركة الشعبية هي معاول ضد الاستقرار.. إن المسألة برمتها تعتمد على الطريقة التي يتم فيها تأسيس علاقات المشاركة وتطوير بنيتها التحتية.. وهي مسألة يجب أن تعتمد التدرج من جهة والالتزام القانوني والتنظيمي الصارم من جهة أخرى.. الحريات المنضبطة بالنظام هي بديل الفوضى المرتقبة لحرية لا تخضع لنظام.. والتمثيل الشعبي بالاقتراع الجزئي في مؤسسات الرقابة والتنظيم.. هي البديل الأكثر رقياً واقناعاً لمستوى المشاركة الشعبية. وهي تأسيس حقيقي لمعنى الاختلاف وتباين الرؤى وهو مصدر قوة واثراء إذا تم استيعابه ضمن مؤسسات النظام.. وهو الذي يعول عليه لادماج المجتمع تدريجياً في ثقافة استيعاب المختلف لا اقصاءه ونبذه وتيئيسه.

أعتقد أن كل مواطن سعودي هو سعيد بهذه النتيجة من الحوار الراقي بين القيادة والمثقفين.. وسيشهد التاريخ للقيادة الحكيمة بقدرتها على استيعاب المتغيرات وسعيها الحثيث للإصلاح والتطوير كما سيشهد لتلك النخب المثقفة بحق المبادرة ضمن ثوابت البلاد المقدسة.